

2019 / 7 / 17  
26 r

قرطاج، في 16 جويلية 2019

عاجل

من رئيسة جامعة قرطاج

إلى

السيدات والسادة العمداء والمديرين

الموضوع: حول إشهاد الشهادات الوطنية حسب تقنية " Blockchain " .

المرفقات: - أنموذج من الموافقة للاعتماد .

- نسخة من مراسلة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.

تحية طيبة،

وبعد إستشارة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية حول إمكانية إعتماد مشروع إشهاد الشهادات الجامعية العليا بتقنية " Blockchain " وإفادتنا بالموافقة المبدئية على هذا المشروع شريطة الاستظهار بوثيقة من قبل الطالب المعني بالشغل يصرح عبرها عن موافقته لمعالجة وتحويل معطياته الشخصية إلى منصة " Microsoft Azur France " ، وعليه، فإننا ندعكم إلى إعلام منظوريكم من الطلبة الراغبين في التمتع بإشهاد شهادتهم عبر تقنية " Blockchain " لشركة " BCDiploma " وموافقتنا بنسخة من الموافقة حسب الأنموذج المرافق بالمراسلة وذلك في أجل أقصاه 24 جويلية 2019 وإننا نعول على حسن تفاعلكم ونشكر لكم التعاون .

والسلام

رئيسة جامعة قرطاج

الفتن بن عودة الصمود



قرطاج، في 16 جويلية 2019

## موافقة على معالجة معطيات شخصية وتحويلها إلى الخارج.

إني المضي أسفله،

الاسم و اللقب :

رقم بطاقة التعريف الوطنية:

المستوى التعليمي:

الاختصاص:

المؤسسة:

أصبح عبر هذا المكتوب بموافقتي على معالجة معطياتي الشخصية الخاصة بشهادة  
.....وتحويلها إلى الخارج حسب مقتضيات القانون الأساسي عدد 63

لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 لغاية إشهادها.

كما يفتي لي الحق في الاعتراض على هذه الموافقة وهو ما سينجر عنه عدم انتفاعي بهذه الخدمة.

الإمضاء



الهيئة الوطنية لحماية الحطيان الشخصية  
 INSTANCE NATIONALE DE PROTECTION DES DONNÉES PERSONNELLES  
 NATIONAL AUTHORITY FOR PROTECTION OF PERSONAL DATA

تونس في 20 جوان 2019

من رئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

إلى

السيدة رئيسة جامعة قرطاج

الموضوع: طلب إبداء رأي حول مسألة ذات علاقة بحماية المعطيات الشخصية.

المرجع: مراسلتكم عدد 19/133 بتاريخ في 31 ماي 2019.

تحية طيبة وبعد،

حيث طلبتم من الهيئة، بمقتضى مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، مدكم برأيها القانوني حول اعترام الجامعة تبني مشروع إشهاد الشهادات الجامعية العليا بتقنية «BLOCKCHAIN» في إطار العرض الذي تقدمت به الوكالة الفرنسية للفرنكوفونية للجامعة، ومدى تطابق هذا المشروع مع القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية. وجوابا على ذلك تصدر الهيئة الرأي التالي:

1. تطبقا لأحكام القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وباعتبار أن الطلبة هم المعنيون أساسا بهذه العملية، فإنه يتوجب على الجامعة (أو كل مؤسسة جامعية تابعة لها) إعلام الطلبة بأن هذا المشروع يقتضي معالجة معطياتهم الشخصية مع بيان إمكانية تحويلها إلى الخارج من عدمها، والحصول على موافقتهم الصريحة والكتابية في هذا الغرض.

2. لم تتضمن مراسلتكم وكذلك الوثيقة المرفقة بها، معلومات عن الشركة التي ستقوم بتأمين هذه التقنية وخاصة فيما يتعلق بجنسيتها ومقرها. ولا بد في هذا الخصوص من توضيح ما يلي:

- إذا كان استعمال هذه التقنية سيتم فوق التراب التونسي دون تحويل المعطيات الشخصية للطلبة إلى الخارج، فإن العملية تخضع لإجراءات التصريح المسبق لدى الهيئة حسب أنموذج التصريح المدرج بمرفقها الإلكتروني.

- وإذا كانت العملية تقتضي تحويل معطيات شخصية إلى خارج التراب التونسي، فإنها تخضع علاوة على التصريح المذكور أعلاه، إلى ترخيص مسبق من الهيئة حسب أنموذج الترخيص المدرج بمرفقها الإلكتروني.

3. فيما يتعلق بمعالجة المعطيات الشخصية للطلبة من حيث تجميعها واستغلالها وحمايتها وسريتها وأمانها، فند تضمنت الوثيقة المرفقة بمراسلتكم، بأن معالجة هذه المعطيات ستتم طبقا للمعايير والشروط المنصوص عليها بالقانون الفرنسي المتعلق بالإعلامية والحريات، وباللائحة الأوروبية عدد 2016/916 المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية (RGPD).

وطالما أن الشركة التزمت صراحة باحترام هذه الأحكام، فإن معالجة المعطيات الشخصية للطلبة لا تثير مبدئيا أي إشكال قانوني، سواء تمت فوق التراب التونسي أو خارجه. باعتبارها ستكون متطابقة مع أحكام الإتفاقية 108 لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية وبروتوكولها الإضافيين، المصادق عليهما من قبل الجمهورية التونسية، وكذلك مع القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية. كل ذلك شريطة التقيد بالإجراءات المنصوص عليها بالعدد 1 و2 من هذا الرأي، وهي إجراءات وجوبية وسابقة لإنجاز العملية.

وتقبلوا سيدتي الرئيسة فائق عبارات التقدير والاحترام.

رئيس الهيئة  
 شوقي شيباس